المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v7i1.248

افتتاحية خاصة بمناسبة صدور العدد العشرين:
بين التنظير المجرد والتسييق التاريخي

A special editorial on the occasion of the publication of the twentieth issue:
Between abstract theorizing and historical contextualization

بقلم رئيس التحرير: سعيد بنتاجر

By Editor: Said Bentajar

تحتفي دورية نماء بصدور عددها العشرين وعينها على التجديد والانتقال إلى مرحلة تالية من التطور والازدهار، ومن أجلِ ذلك فإنّنا في هذه المقدمة الخاصة، وبمناسبة هذه المرحلة الجديدة، نودُ الإشارة إلى انشغالين أحدهما منهجي فكري والآخر منهجي تطبيقي. يتعلق الأولُ بإشكاليةِ الجمعِ بين الدراسات المعيارية التي تستند إلى نصوص الوحي أو القيم الأخلاقية، من جهة، والدراسات الوضعية القائمة على استكشاف القوانين المتعلقة بواقع الأفراد والمجتمعات ماضيًا وحاضرًا، من جهة أخرى؛ ويتعلق الثاني بتحديات البحث والنشر الأكاديمي في العلوم الإنسانية والإسلامية.

إن المتأمل في حالة عالمِ الأفكار في عالمنا العربي الإسلامي يجدها تتراوح في نظرها إلى الماضي والحاضر والمستقبل بين تقابلٍ منهجيٍّ يصعُب أحيانًا الجمع بين طرفيه رغم أن إغفالَ أحدهما يضعف أي تصور ينشد الفهم والتغيير. يتعلق الأمر بمناهج التفكير المجرد (فلسفيًا كان أو كلاميًا)، من جهة؛ ومن جهة أخرى، بمناهج اعتبار التاريخ. الأول ينحو إلى استنباط التصورات والنظريات بالانطلاق من مبادئ وأطرٍ نظرية معتمدة مسبقًا، إما بالاستناد إلى مقولات فلسفية، أو كلامية دينية، والآخر يعتمد استقراء التاريخ والأحداث الماضية واستخراج القوانين بناء على الاطراد واعتماد هذه القوانين في فهم الحاضر وتوقع المستقبل. ولا خلافَ على أنَّ هذا التوتر إبستمولوجي ضارب في القدم ومتشعب في مختلف العلوم الدقيقة والإنسانية، وهو موضوع مزمن في الإبستمولوجيا وفلسفة العلوم. لكن يهمنا استحضاره ونحن نعاين المناقشات الفكرية والعلمية الجارية في عالمنا العربي والإسلامي، التي تروم إما فهم الماضي والحاضر أو التنظير للمستقبل.

يسهل على الحكيم المتعالي على حوادث التاريخ أن يبني نظريات متسقة بالاستناد على مقولاته النظرية التي تقلدها، ولذلك نجد عند كل مفكرٍ أو فيلسوفٍ أو فرقة كلامية سردية خاصة بها تظهر عنده أتباعه/ا وحتى عند الغير بصورة متماسكة، وتكاد تجيب على الكثير من الأسئلة، بما فيها مطالب تأويل النصوص وتفسير الأحداث الماضية والعمل المستقبلي. ولعل انبهارنا بقوة استدلال كل مفكر أو فيلسوف أو فرقة كلامية رغم الاختلاف بينهم الذي قد يصل حد التعارض دليل على هذه القوة الاستدلالية التي تتمتع بها النظريات المجردة رغم أن الواقع الذي تنظر إليه واحد. أكثر هذه التصورات والمنظومات الفكرية تستند إلى مقاربة معيارية لما يفترض أو يجب أن يكون، فهي تنطوي على مقاربة قيمية أخلاقية قد تكون ظاهرة أحيانًا وقد تكون خفية في أحايين أخرى، ومدارها على فكرة النموذج المعياري للإنسان فردًا أو جماعة. لذلك، ترتبط الفلسفات السياسة دائمًا بتصورات أنثروبولوجية للإنسان (هل هو خير بطبعه أم شرير؟ مثلا).

ينظر المفكر الإسلامي (المتكلم القديم والمفكر المعاصر) في القرآن والسنة فـ«يجتهد» في استنباط مفاهيم وتصورات ليقترح علينا استنادًا إلى ذلك مسارات للإنسان والمجتمع، بانفصال تام عن التاريخ والأحداث الماضية، وحتى إذا نظر إلى التاريخ فإنما يأخذ منه صورًا مجتزأة تشرّع عنده هذه المفاهيم والتصورات المستنبطة. وقد يظهر أحيانًا أن الناظر قد انطلق من التاريخ، لكنه غالبًا ما يفعل ذلك بخلفيةٍ نموذجيةٍ خفيةٍ عنده بمثابة المسلمة المأخوذة من خارج التاريخ، كأن يسلم في قرارة نفسه، وهو ينظر في التدافع الإنساني العام، أن «الخير الأخلاقي هو الذي سينتصر في النهاية».

في مقابله ينظر المفكر المؤرخ في أسئلة الإنسان والمجتمع كشيخٍ جليلٍ قد خبر سنين الحياة وعرف وقائع المجتمع ومحركاته، واكتشف أن ما يقوله الناس بصدد ذلك إنما هي مظاهر براقة تخفي وراءها حقائق لا تُعرَف إلا باستقراء التاريخ وأحداثه، وهي أحداث لطالما خرقت قواعد الصور المعيارية التي يرسمها أصحاب التنظير المجرد: فيرى كيف كان حب المال والجاه والسلطة والمنافع محركات للتاريخ، وكيف اخترقت المقايضات المصلحية والعنف الدموي والخيانات القيم النبيلة التي جاءت بها الأديان والفلسفات الأخلاقية. وهو في النهاية يدعونا إلى اكتشاف القوانين الواقعية لسير التاريخ واستثمارها لفهم حاضرنا وتوقع مستقبلنا؛ لأن مستقبلنا لن يخرج هو أيضًا عن هذه القوانين.

قد نتخذ من قراءة كتابات هؤلاء وهؤلاء مواقف متباينة بين إعجابٍ ظاهرٍ أو خفيٍ بأفكارهم، وأحيانًا يكون انبهارًا بقوة استدلالهم وصلابة حججهم، وقد يصل الأمر إلى الانقياد لدعاويهم رغم اختلافهم في المنطلق والمنهج والغاية، كما يحقُّ لنا أن نقفَ موقفَ الحيرةِ والترددِ إزاء هذا التقابل

الحاد بين منهجين ونتيجتين. وقد يصرف بعضنا هذا التقابل بمزاعم اختلاف التخصص والمنهج من جهة، واختلاف المنطلقات والمقاصد والاعتقادات من جهةٍ أخرى، فنعطي لأنفسنا حقَ الاختيار وكأننا إزاء اختلافٍ محمودٍ في الفقه الفروعي، بينما يتعلق الأمر بمشاريع فكرية تقدم لنا وصفاتٍ للخروج من الوضعِ الحضاريّ المأزومِ الذي صارت عليه الأمة.

إن التفكيرَ في الجمع بين التنظير المجرد المستند على قواعد القيم ومقولات النصوص والمعتمد على إرادة الإنسان فاعليته في التاريخ من جهة؛ وعلى معطيات التاريخ الواقع وقوانينه المستقرأة، من جهة أخرى، هو تحدٍ ليس بالسهل. ولكن مراعاة أحدهما بالنسبة إلى الآخر في كل محاولة للفهم والدراسة وفي كل مشروع فكري أمر ملح يجب عدم إغفاله في فهم تاريخنا والتنظير لمستقبلنا الحضاري. ولم تعد حجة التخصص نافعة في تجنب هذه الإحراج النظري القوي، فلا مناصَ من المقاربة التكاملية الواعية بحدود التخصص والمعتبرة لإلحاح السؤال الحضاري.

لذلك، يحتاج كل بحثٍ وتفكيرٍ -شموليًا كان أم جزئيًا-، إلى التكامل المعرفي في حل الإشكاليات ودراسة الموضوعات، فكيف يمكن للفقيه تحقيق مناطات الأحكام بدون معرفة ظروف الأفراد والمجتمع النفسية والاقتصادية والتقنية مثلًا؟ وهذا ما يفترض أن توفره العلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وغيرهما. وكيف يمكن للأصولي أن يدرس مفاهيم ظهرت في ظروف تاريخية لأداء وظائف متعلقة بهذه الظروف دون الاعتماد على تاريخ الأحداث والأفكار؟ هذا ما يوفره التاريخ والفلسفة وسوسيولوجيا الثقافة. وكيف يمكن للمصلح الاجتماعي التنظير لمستقبل المجتمع دون معرفة ما يحرك أفراد المجتمع مما انعقدت عليه قلوب الناس وعقولهم؟ وهذا ما توفره دراسة أصول العقيدة وأصول الفقه وهكذا. ينطبق هذا على الموضوعات الجزئية التي يتحقق فهما الجيد بالنظر في المقررات اللغوية والشرعية من جهة، وظروف ورودها التاريخي، من جهة أخرى. فلا يغفل الباحث النظر بعيون البصر والبصيرة معًا.

لعل هذه الرؤية، أو على الأقل هذه الحاجة، كانت موجهة للكتابات والمشاريع التي اهتجست بالتكامل المعرفي؛ وتمثل دورية نماء، منذ بداية تأسيسها محاولة للانخراط في هذا المجهود. وهي محاولة لم تدَّعِ أو لا تدعي النجاح، بقدر ما تمثل بيئة لزرعِ بذورِ التكامل المعرفي في انتظار أن ينبت منها شيء ويستوي على سوقه. ونحن ندشن مرحلة جديدة في مسار الدورية، وبعد ربحها لتحدي الاستمرارية في بيئة أكاديمية صعبة من جهاتٍ عدة، وجبَ أن نشير إلى تحديات أخرى لا تخفى على المشتغلين بالحقل البحثي الأكاديمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، جعلت من البحث في هذه المجالات، وفي غيرها، أمرًا

لا يرقى إلى ما نرنوا إليه. ويمثل النشر في الدوريات الأكاديمية المكتوبة باللغة العربية مقياسًا لما ينتظرنا من جهود للرقي بالتعليم العالي والبحث الأكاديميين في العالم العربي والإسلامي.

تمثل جودة المقالات التي تنشر في الدوريات الأكاديمية المحكمة، بما فيها دورية نماء، تحديًا كبيرًا بالنظر إلى عدد المقالات التي يوصي المحكّمون برفض نشرها، وتزايد نسب هذا الرفض، في الوقت الذي كنا نأمل أن يحصل العكس. وهذا يدفعنا إلى إثارة الانتباه إلى أن هذه المشكلة مسألة متعلقة بوضعية التعليم بوجه عام، والتعليم العالي في الجامعات العربية بوجه أخص. بالإضافة إلى عدم وضوح معايير النشر لدى الكثير من الباحثين الشباب. ولعل هذا ما دفعنا إلى إطلاق هذه المرحلة الجديدة، التي تجمع بين تجديد أوعية النشر (بما فيها موقعها الجديد) لتتوافق مع المواصفات العالمية للنشر الأكاديمي، حِرصًا على تسهيلِ وصولِ أبحاث كُتابها إلى مدى أوسع انتشارًا مما كانت عليه، ودخولها في مواقع الفهرسة العالمية، يصاحب ذلك إطلاقها لمشروعٍ تكويني يتزامن بشكل دوري مع إصدار كل عددٍ جديدٍ، يهدف إلى تدريب الباحثين على التمكن من كفايات ومهارات البحث الأكاديمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، وعيننا على التعاونِ البنَّاءِ والمفيدِ مع كل المؤسسات المهتمة بهذا المجال. دون أن يكون هذا بديلًا عن دور الجامعات في تخريج الباحثين الجادين.

ولا نبرئ ساحة الباحثين المتمكنين من المسؤولية على هذا الوضع المؤسف، وهي مسؤولية تطوير الجماعات التخصصية التي يكون لها الدور الأكبر، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، في تحكيم الأبحاث والمنجزات البحثية في تخصصاتها. فلا زلنا نلمح غياب التفاعل النقدي البناء بين الباحثين، حتى إذا ظهرت مسألة جدلية تثير ما يفترض أن يكون نقاشًا علميًا رصينًا، تصدى لها من كانت بضاعتهم الجدل المذموم والمراء الممجوج، فيضيع العلمُ ويكثرُ الجهل، كما تضيع معها القيم النبيلة وتكثر الأهواء. ورغم المجهودات الفردية الجبارة التي يقوم بها الباحثون المجدون، وكذا الدعم المحدود الذي توفره بعض المراكز والمؤسسات، إلا أننا في حاجة ماسة إلى زيادة تشبيك بين الباحثين، والتداعي إلى جهودٍ مشتركة قد لا تتفق في المنطلقات والمآلات، لكنها ستتفق، أو يجب أن تتفق، على معايير مشتركة للبحث في مسارين متكاملين لا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر: مسار تخصصي توصل المباحث المختلفة إلى كمالاتها بالتحليل والمقارنة والاكتشاف؛ ومسار تكاملي يستحضر حاجة الموضوعات الإنسانية والإسلامية إلى مناهج متعددة ومقاربات مختلفة تفرض على المرء الخروج من حدوده التخصصية والاستنجاد بتخصصات أخرى بغاية دراسة هذه الموضوعات، وما أكثرها.

ونبقى، في فريق دورية نماء، واعين بهذه التحديات وبضرورة المساهمة المتواضعة، فاتحين المجال للباحثين المتمكنين والجدد، مستندين على جهدٍ مشكورٍ يقوم به العديد من جنود الخفاء، القائمين على إعداد المجلة وتحكيم دراساتها وترجماتها. كما تنفتح الدورية على كل ملاحظات الباحثين وانتقاداتهم وتوجيهاتهم لتطوير تجويد الدورية في المرحلة المقبلة، كما ترحب دائمًا بالتفاعل مع ما ينشر فيها.

يتضمن هذا العدد شيئًا من هذا التقابل المنهجي الذي أشرنا إليه سابقًا إما من جهة التنظير وإما من جهة التطبيق؛ إذ يدرس البحثُ الأول محاولة لدراسة فلسفة محمد عزيز لحبابي الذي كان منشغلًا بضبط العلاقة بين القيم الأخلاقية والإيمانية الإسلامية والواقع الذي فرضته سيادة الثقافة الغربية. فقد وقف الباحث محمد الجلالي، في بحثه الموسوم بـ«أزمة القيم الحديثة والحاجة إلى الأخلاق الإيمانية: قراءة في فلسفة محمد عزيز الحبابي» على تصور محمد عزيز الحبابي لعلاقة بين العالم الإسلامي، والعالم الثالث بوجهٍ أعم، والثقافة الغربية السائدة، مع ما يتضمنه هذا التقابل من تقابل بين نسقين قيميين. وقد سعى الباحث بدراسته إلى استكناه تصور الحبابي للقيم ولدورها الفعلي والمفترض في عالمنا المعاصر، ابتداء بنقده لأزمة القيم في المجتمع المعاصر، وانتهاء بالدعوة إلى أفقٍ قيميّ إنسانيٍ مستند على الإيمان. لقد حاول الحبابي -حسب الباحث- تجاوز مفارقة الحداثة باعتبارها تقدمًا تقنيًا وأزمةً قيميةً وإنسانية وروحية في الوقت نفسه، وهذا ما حاولت فلسفته الشخصانية الإسلامية القيام به. وفي هذا الإطار سعى إلى مقاربة جامعة تنفي التناقض والتعارض بين القيم والعلم، وبين العقلانية والواقعية، وتدعو إلى تكاملهما كما دعا إلى تجديد مكانة القيم في المنظومة المعرفية السياسية والثقافية والسياسية، مستندًا في ذلك إلى الإيمان كطاقة روحانية مفيدة تضفي على العالم طابعا إنسانيا، لأنها تستند على ربط الأفعال بالمقاصد والنيات، بالإضافة إلى النتائج المادية المترتبة عليها، كل هذا من أجل تشكيل رؤية تجسد الأفق الشمولي الذي كان يرنو إليه. ولم يغفل، بالاستناد على هذه الرؤية، نقد التصورات الفكرية والأيديولوجية المادية السائدة في العالم العربي والإسلامي باعتبارها محدودة بحدود المنظومة القيمية الغربية الصادرة عنها، دون أن يسقطه ذلك على الانغلاق على الدعاوى الشوفينية والوطنية الضيقة.

وبالانطلاق من التاريخ إلى الوحي، تولى الباحث «محمد عبيدة»، في بحثه الموسوم بـ« فلسفة الفعل ونظرية العادة التاريخية عند المتكلمين، وتطبيقاتهما في مبحث النبوات: الفخر الرازي أنموذجًا»، دراسة استدلال فخر الدين الرازي في إثبات ضرورة أن يكون القرآن وحيًا من عند الله وإثبات ضرورة أن يكون نقله إلينا نقلًا سليمًا بالتواتر وذلك باستعمال حجج نظمها الباحث ضمن إطار نظريتي الفعل

والعادة التاريخية. فقد كشف الباحث عن استخدام الرازي في استدلاله بنظرية الفعل لحجج متعلقة بمعايير الأفعال الإنسانية ومقاصدها وظروفها الاجتماعية والتاريخية وتطبيقها على المجتمعين المكي والمدني. كما بيّن الباحث استعمال الرازي، وغيره من المتكلمين، للعادة التاريخية، بنفس المعنى الذي ذكره الفيلسوف النمساوي إدموند هوسرل لمفهوم العادة، وهي التي تفيد اعتياد الخبرة الإنسانية لتوالي أحوال العمران والاجتماع وترسخ القوانين التاريخية بواسطة هذه المعايشة، كدليل يوجب القول بتواتر القرآن، بالنظر إلى ما يستتبعه القول بعكس ذلك من اختلال في تفسيرنا لمجاري العادات وانتظام قوانين التاريخ.

وبالانطلاق من الوحي إلى التاريخ، اقترح الباحث المصطفى الشويخي، في دراسة عنوانها «فلسفة السنن الإلهية وتقدم المجتمعات من خلال الوحيين: دراسة تحليلية في التصور والمنهج»، تصورًا شموليًا في النظر إلى السنن الإلهية والنموذج المثالي للمجتمع المتقدم كما يستشف من القرآن والسنة. وقد اجتهد في استكشاف السنن الإلهية وضبط الخصائص المتعلقة بهذه السنن مثل التغير والثبات، منطلقًا من المجتمع القرآني الذي مثَّله النبي ﷺ كنموذج مثال للمجتمع المتقدم، بالنظر إلى استمداده من خبرات تاريخ المجتمعات البشرية ومراعاته للسنن الإلهية واسترشاده بالقرآن والسنة. كما يتقوم المجتمع المثال، في نظره، بأربع مقومات هي مقوم العقيدة ومقوم الأخوة الإيمانية والإنسانية ومقوم المساواة والتضامن وقوانينهما ومقوم الأمن. ونظر الباحث في تقدم المجتمعات وسنن الله في ذلك بمعياري الثبات والتغير، مستندًا في ذلك على آيات قرآنية واستنتاجات مفكرين مسلمين كبار مثل ابن خلدون وغيره.

وبانتباه رصين لعلاقة العقائد بالتاريخ، تناول الباحث ياسين السالمي في دراسته الموسومة «الخلفيات الكلامية في موضوع الأسعار: قراءة في المذهبين المعتزلي والأشعري» موضوعًا يجمع بين التنظير الكلامي المجرد المبني على مفاهيم نظرية مسبقة والتفكير في الأسعار باعتباره موضوعًا واقعيًا تاريخيًا يهم التعامل اليومي في المجتمع. وقد استعرض الباحث الأصول النظرية التي استند إليه كلُ من المعتزلة والأشاعرة في نظرهم في مسألة الأسعار، مثل مفاهيم العدل والأفعال والواجب واللطف والعوض والتولد والكسب؛ وقد نبَّه الباحث في إشارة لطيفة إلى ترجيح إمكانية أن يكون الدافع لطرق المسألة عند المتكلمين هو وضع تاريخي أو أوضاع تاريخية شهدت غلاء في الأسعار في العراق أو في العالم الإسلامي عامة، مع ذكره لإمكانية أن يكون ذلك مجرد استنباط وتفريع نظري لمسائل الأعواض والألطاف. وقد خلص الباحث إلى أن اختلاف أقوال المعتزلة والأشاعرة في مسألة الأسعار ناتجة

اختلافهم في الأصول، وبخاصة المتعلقة بالعدل وتعليل أفعال الله تعالى بالمنفعة والمصلحة وطبيعة أفعال العباد، فتناول الباحث تصور المعتزلة في نسبة الرخص والغلاء في الأسعار إلى فعل الله سبحانه وتعالى وأفعال العباد من جهات مختلفة، مع ذكر أحكام متعلقة بذلك مثل الرضا والتسليم والعوض، وتصور الأشاعرة الذي أثبتوا نسبة الغلاء والرخص لفعل الله ابتداء؛ لأنه هو المسعّر، وأن نسبته إلى العباد هي نسبة مجازية؛ لأنه ليس إلا اكتسابًا منهم، لما يقذفه الله في قلوبهم من الرغبة والحرص والرهبة في علاقتهم بالأشياء.

وفي دراسة تحليلية تصحيحية، تتبع الباحث «أنس أيت حمادي»، في دراسته «مصطلح التأويل في إحكام ابن حزم: المفهوم والصفات والخصائص والقضايا»، مفهوم التأويل عند ابن حزم مصححا الرأي المتداول بإنكاره للتأويل استنادًا إلى مذهب الظاهري. وقد أثبت الباحث أن ابن حزم مع رفضه وإبطاله للتأويل الدارج عند المتكلمين والأصوليين الذي يفيد «صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به»، قد قَبل وتبنى نوعًا من التأويل المحمود عنده، وهو الذي استنبط الباحث خصائصه من خلال السياقات والأوصاف الإيجابية التي اقترنت باستعماله في متن كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»، ويفيد هذا التأويل معنى «نقل الفقيه للفظ الوحي المحتمل عما اقتضاه ظاهره، وتبين ما يصير إليه من حقيقة في العالم الخارجي بدليل صحيح» أو بمعنى «نقل لفظ الوحي عما اقتضاه ظاهره بدليل نقلي ظاهر صحيح أو عقلي معضد بنص ظاهر»، ويعلم من منطوق هذا التعريف أن هذا التأويل لا يُلجَأ إليه إلا إذا أسندته النصوص. فيكون ابن حزم بذلك مضيقًا لحدود التأويل لا رافضًا له بالجملة. وتجلى ذلك، بحسب الباحث، في استبعاد التأويل عند تعلقه بالمتشابه من القرآن، مع تجويزه لتأويل المتشابه في الأحكام.

ولم تخرج الترجمات عن سياق التحليل والتصحيح التاريخيين، فقد تضمن بحث «الحنابلة والصوفية الأوائل» لكريستوفر ملشرت، الذي ترجمه محمد أنيس مورو، محاولة لرصد العلاقة بين الحنابلة الأوائل والمتصوفة الأوائل، وهي محاولة جديرة بالانتباه بالنظر إلى العلاقة المتشنجة المعروفة بين الجهتين. وقد درس أمثلة على علاقات ثابتة أو إشكالية بين شخصيات من رؤوس المذهبين، تمثلت في علاقات تلمذة وأخذ ومشاركة، بالإضافة إلى العداء والمناوشات التي حصلت في بعض التجارب. ولأن الظهور الرسمي للتصوف وللحنبلية كمذهبين مسألة نسبية، فقد كان اعتماد الباحث على ملامح ومفاهيم جعلها مميزة لكلا المذهبين، مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستعانة بالحكام أو الإنكار عليهم والموقف في عبادة الله بالمحبة والشوق والموقف من العمل وغير ذلك. لكنه خلص إلى أن العلاقة بين المذهبين، في تشكلهما الأول، كانت محدودة.

ولاستعراض تجربة تاريخية تظهر كيفية التفاعل بين عقيدة منغلقة وظاهرة تاريخية فيها الكثير من الاضطهاد الاجتماعي، اختار الباحث عبد القادر ملوك ترجمة مداخلة بعنوان «لاس كاساس والتسامح» للباحث الإسباني نستور كابديفيلا يدرس فيها تجربة الراهب الإسباني بارتولومي دي لاس كاساس في موقفه ضد بني جلدته هم يخوضون تجربة تاريخية امبريالية مليئة بالعنف والاضطهاد ضد السكان الأصليين لأمريكا. وقد أشار الباحث إلى تسامح لاس كاساس مع الهنود الأمريكيين، في سياق تاريخي مطبوع بأعلى درجات اللاتسامح من قبل الكنيسة الكاثوليكية. وقد تميز هذا التسامح الذي كان عمليا بالدفاع المنتظم عن حقوق الهنود وإدانة الخروقات التي تنالهم والتجاوزات عليهم، بل تجاوز ذلك إلى إعطاء الشعوب المستغلة حقها في التصدي للاستعمار والاضطهاد ولو بالدفاع بالأسلحة عن أرضها وسيادتها وحتى عقيدتها لتمتعها بنفس الحقوق والواجبات الطبيعية التي يتمتع بها الإسبان، مستندا إلى ذلك على اعتبار ذلك قانونا طبيعيا لكل الناس الذي يعبر بصورة ملزِمة عن إرادة الله. وقد دخل لاس كاساس في مجادلات ثيولوجية دافع خلالها عن تصوراته المبنية على التمييز بين طريقة الإكراه في تحويل الهنود الوثنيين إلى المسيحية الكاثوليكية وطريقة الدعوة أولًا وبدون إكراه، لكن دون التنازل عن ضرورة تحويلهم إلى المسيحية في نهاية المطاف؛ لأنها الدين الحق عنده. وقد أبرز الباحث أن مسألة التسامح عند لاس كاساس ليست بتلك الصورة التي نفهمها الآن بعد تنظير الفلاسفة، بل إنها تنطوي على إشكالات متباينة تخفي تناقضًا بين الدفاع عن حقوق الهنود في الاختلاف والتمسك بضرورة تحويلهم إلى المسيحية بالطرق المناسبة حسب الظروف.

وفي سياق فلسفي سياسي، تجلى في المقال الذي ترجمته الباحثة سندس شوّار الموسوم «العقد الاجتماعي أم الديموقراطية: مسألة فلسفية» للمفكر السياسي الكندي بيارن مالكفيك، ذلك التفاعل بين التفكير النظري المجرد الذي تمثله المقاربة التعاقدية والمقاربة العملية التداولية التي تمثلها الممارسة الآلية الديموقراطية. فقد اقترح المفكر الكندي ترجيح المقاربة التداولية الإجرائية الآلية الديموقراطية في صناعة القرار واجتراح المعايير والقوانين والمؤسسات، في مقابل المقاربة النظرية الافتراضية التعاقدية التي تستند على الإرادية وافتراض القانون الطبيعي. ولم يكن ترجيح مالكفيك للمقاربة الديموقراطية فقط كمعارضةٍ للمقاربة التعاقدية، بقدر ما كان رأيه أن المنهج الديموقراطي الذي اقترحه يشمل ويستفيد من النتائج المفاهيمية الإيجابية المستفادة من المقاربة التعاقدية، لكنها تتجاوزها وتفضلها. وقد كان مالكفيك مضطرا إلى مناقشة تصور جون راولز الذي قُدِّم كتصورٍ تعاقديٍّ صلب في الفلسفة السياسية المعاصرة، معتبرًا أن تعاقدية رولز ليست من جنس المقاربة التعاقدية

التي نجدها عند هوبز ولوك، لاستنادها إلى أساس حدسي أخلاقي وليس إلى قانونٍ طبيعيٍّ. وقد اقترح أن تكون وظيفة الفلسفة هي مرافقة هذه الإجراءات الديموقراطية بالتفسير والوساطة، لأن ما يؤسس للمعايير والقوانين والمؤسسات هو التداول الإجرائي الديموقراطي، فلا حقائق من خارج نتائج هذا التداول.

ولم يخرج الكتاب المقترح للمراجعة، وفي محور المراجعات، عن سياق الاعتداد بالتاريخ والوقائع العملية في تفنيد المذاهب النظرية الاستشراقية المتعلقة بسد باب الاجتهاد: فقد تولى الباحث محمد مجدي السيد مصباح قراءة كتاب «هل سُدَّ باب الاجتهاد؟» لوائل حلاق الذي ترجمه الباحث سعد خضر، وصدر عن مركز نماء للبحوث والدراسات. وقد أشار الباحث في هذه المراجعة إلى مشروعية السؤال ومذهب حلاق في مسألة انسداد باب الاجتهاد الذي ادعاه بعض المستشرقين، كما أبدى موافقته في مذهبه في امتناع انسداد باب الاجتهاد، وبعض مستندات هذا المذهب. ولم يغفل المُراجع التنبيه على بعض الأخطاء التي سقط في الكتاب، كما أشاد بجودة ترجمة سعد خضر للكتاب.

ونعود في نهاية هذا العدد إلى الإشكال الإبستيمولوجي الأول المتعلق بالمنهج التكاملي في الجمع بين العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية، وهو موضوع مؤتمر علمي انعقد بمدينة وجدة شرق المملكة المغربية، وذلك في تقرير للباحث يوسف عكراش عرض فيه وقائع مؤتمر «نحو منهاج جامع لعلوم الوحي وعلوم الإنسان؛ الحلقة الأولى: الأسس الإبستمولوجية»، الذي نظمه فريق «البحث في هندسة المنهاج» التابع للمركز التربوي الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق بالمملكة المغربية، بشراكة مع «أكاديمية الدراسات الفكرية والتربوية»، و«مختبر مناهج العلوم في الحضارة الإسلامية وتجديد التراث» بكلية الآداب في مدينة وجدة المغربية، و«مختبر العلوم الشرعية وقضايا الإنسان» بالكلية المتعددة التخصصات جامعة مولاي إسماعيل بمدينة مكناس، يومي 15-14 جمادى الأولى1444هـ/ الموافقين لـ 9 و10 دبسمبر 2022م، وقد استعرض الباحث مضامين المداخلات التي قدمت في المؤتمر.